

أثر فقه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

في اختيارات الحافظ ابن عبد البر الفقهية

(بابا الطهارة والصلاة أنموذجا)

د. ریحانة الینروزی.

الباحث في سطور

د. الدكتوراة ریحانة الیندوزی alyandouziray@hotmail.fr

- ✽ من موالید 1971 م بوهران الجزائر.
- ✽ أستاذة التعليم العالي مساعدة جامعة القرويين - كلية الشريعة - فاس.
- ✽ عضو الرابطة المحمدية للعلماء.
- ✽ حاصلة على الدكتوراه - وحدة الاجتهاد والتطورات المعاصرة - كلية الآداب الرباط.

من أعمالها العلمية:

- ✽ أصول الفتوى في الإسلام - بحث قيد الطبع -

مُقَدِّمَةٌ

لقد كانت أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن مرجعا علميا لكبار الصحابة والتابعين، ومصدر حسم الخلاف في الكثير من الأمور والقضايا، إذ تهيأ لهن من الظروف ما لم يتهيأ لغيرهن فقد عاشن حياة النبي ﷺ، في أدق تفاصيلها ففي بيوتهن نزل القرآن الكريم وفيها بين النبي ﷺ كثيرا من الأحكام والتشريعات. ومن ثم كان لهن فضل عظيم في تبليغ الدين ونشر السنة النبوية واستنباط الأحكام الفقهية، غير أن عائشة بشهادة المحدثين والفقهاء سلفا وخلفا فاقت كل أمهات المؤمنين في حفظ الحديث وروايته وبيان فقهه قال محمد بن لبيد: (كان أزواج النبي ﷺ يحفظن كثيرا من حديث النبي ﷺ، ولا نظير لعائشة وأم سلمة)⁽¹⁾، فقد أحصى العلماء لعائشة وحدها ألفين ومائتين وعشرة أحاديث، اتفق الشيخان البخاري ومسلم على مئة وأربعة وسبعين حديثا، وانفرد الإمام البخاري بأربعة وخمسين وانفرد الإمام مسلم بتسعة وستين⁽²⁾، فحازت الدرجة الثانية بعد أبي هريرة من حيث اعتبار كثرة الأحاديث المروية في الكتب الستة وتحتل الدرجة الرابعة من حيث اعتبار كثرة الرواية العامة.

والأحاديث التي روتها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كادت تغطي جميع أبواب الفقه، أي أن مدار مروياتها على الأحكام الشرعية خاصة ما يتعلق بأحكام النساء وتصرفات النبي ﷺ في بيته وأهله، ومن ثم تميزت مروياتها بالجانب العملي أي السنة الفعلية. هذا بالإضافة إلى أن رواياتها في أبواب التفسير التي شكلت مادة مهمة عند علماء التفسير إذ غالبًا ما يعتبرون أقوالها عمدة وحجة في بابها، وبالجمله فقد بلغ علمها ذروة الإحاطة والنضج في كل ما اتصل بالدين من قرآن وتفسير وحديث وفقه. حتى إن الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک ذكر أن ربع أحكام الشريعة نقلت عنها⁽³⁾. ولا غرابة في هذا فقد

(1) ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد 2/ 375.

(2) سير أعلام النبلاء 2/ 139.

(3) ينظر الإجابة لإيراد ما استدرکته عائشة على الصحابة للزركشي ص: 59.

كانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أعلم أهل زمانها بل وزمان من جاء بعدها، قال الإمام الذهبي: (هي أفقه نساء الأمة على الإطلاق، وَلَا أعلم في أُمَّةٍ محمد ﷺ بَلْ وَلَا في النساء مُطْلَقاً امرأة أعلم مِنْهَا)⁽¹⁾.

وهذه المكانة العلمية مكتبتها من أن تستقل بمنصب الفتوى لا ينازعها في ذلك أحد وذلك في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم، إلى أن ماتت رحمها الله تعالى. كما جزم بذلك ابن سعد نقلاً عن القاسم بن محمد⁽²⁾، كما أن ابن حزم لما عدد أسماء الصحابة الذين رويت عنهم الفتاوى في الأحكام على مزية كثرة ما نقل عنهم، قدم عاتشة على سائر الصحابة⁽³⁾.

وكانت فتاواها دالة على بلوغها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا درجة الاجتهاد المطلق وكيف لا تكون كذلك، وهي كما قال عنها عبدالرحمن بن أبي سلمة أعلم الناس بسنن رسول الله ﷺ، وأفقههم في رأي إن احتيج إليه⁽⁴⁾، وقد احتاج إليها الصحابة في كثير من القضايا ونزلوا عند رأيها، فكانت مصدر حسم لعدد من قضايا الخلاف إذ كانت تستنبط الأحكام وتؤيدها بأدلة من القرآن والسنة، فسنت بذلك ما عرف عند العلماء بالفقه الاستدلالي، كما ظل حديثها عمدة المحدثين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد كانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لوحدها مدرسة من المدارس الإسلامية الكبرى من حيث العلوم التي علمتها - علم الحديث رواية ودراية، علم التفسير، علم أسباب النزول، علم السيرة، علم الفقه، علم الأنساب... - ومن حيث عدد ونوع من تتلمذ عليها، فقد كانوا أكثر من مائتي رجل فيهم من مشيخة المهاجرين والأنصار كثير ومن كل حبر وعالم وفقه وقارئ وراوي.

(1) سير أعلام النبلاء: 2 / 135.

(2) ينظر طبقات ابن سعد: 2 / 375.

(3) ينظر الإجابة للزركشي ص 59.

(4) ينظر طبقات ابن سعد: 2 / 345.

وقد روى علمها ونقل فقهها جمع غفير من طبقات مختلفة، ساعدها في ذلك طول عمرها فقد عمرت حتى السبعين عاما تقريبا، مما يسر للعديد من المحدثين والفقهاء الصغار والكبار السماع منها، قال ابن القيم: (فلها من التفقه في الدين وتبليغه إلى الأمة، وانتفاع بنيتها بما أدت إليهم من العلم ما ليس لغيرها)⁽¹⁾.

ومن الصحابة الذين أخذوا عنها -على سبيل المثال- أبوها أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعبدالله بن عمر وأبو هريرة وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن عباس وعمر بن العاص، وغيرهم كثيرون رضوان الله عليهم، ومن أخذ عنها من التابعين عروة بن الزبير ابن أختها والقاسم بن محمد بن أبي بكر ابن أخيها وسعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود -وكل هؤلاء من فقهاء المدينة السبعة- والأسود النخعي ومسروق بن الأجدع وسالم بن عبدالله والشعبي ومجاهد وعكرمة ونافع مولى ابن عمر وعمرة بنت عبدالرحمن ومعاذة العدوية وصفية بنت أبي عبيد ومالك بن عامر الأصبحي وغيرهم كثير جدا.

وقد انتهى علم هؤلاء الأفاضل الأعلام إلى الإمام مالك فحاز فضل السبق في تدوين فقه أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، يشهد لذلك كثرة آرائها وأقوالها في كتابه الموطأ وفيما نقله عنه تلامذته من سماعاته، وفيما نقله عنهم من جاء بعدهم، مما كان له الأثر القوي في مدارس الفقه المالكي على اختلافها وتنوعها وفي مصادر الفقه المالكي سواء منها الأمهات كالمدونة والواضحة والعتبية والموازية ويتضح ذلك أكثر في المصادر الموسعة التي تناولت كتاب الموطأ بالشرح والدرس، كالاستذكار والتمهيد لابن عبدالبر والمنتقى للباجي والقبس والمسالك لابن العربي وكتب القاضي عياضي، والقراقي وغيرهم كثير. ولعل أغزر هذه المصادر وأكثرها استدلالا بفقه أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كتابا التمهيد والاستذكار للحافظ أبي عمر بن عبدالبر (ت 463هـ) قال ابن كثير. رَحِمَهُ اللَّهُ.. وقد اعتنى الناس بكتابه - يقصد الإمام مالك - وعلقوا عليه كتباً جمة،

ومن أجود ذلك كتابي: (التمهيد)، و(الاستذكار) للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي...

فقد اعتنى فيهما رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى عناية فائقة بمذاهب الصحابة والتابعين ومن بعدهم، من أبرز ذلك أقوال أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فهو القائل فيها: (كانت وحيدة عصرها في ثلاثة علوم، علم الفقه، وعلم الطب، وعلم الشعر)⁽¹⁾. وهذا ما تسعى هذه المداخلة لإبرازه والتدليل عليه وذلك من خلال بيان أثر فقه أم المؤمنين عائشة في الفقه المالكي وتحديدًا في اختيارات ابن عبد البر الفقهية من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار في بابي الطهارة والصلاة.

ولست أعني من كلمة اختيار في هذا البحث الراجح والأصح في المذهب المالكي، ولو عنيت ذلك لجاوزت الاختيارات المائة أو أكثر وليس يخفى أن الإمام ابن عبد البر من كبار أئمة المذهب المالكي الذين يرجع لهم الفضل في تهذيب وتنقيح المذهب، وترجيحاته لا يمكن أن يستوعبها بحث مقدم لدوة.

ولكنني جعلت ضابط الاختيارات في هذا البحث ما استقل به الحافظ ابن عبد البر من الآراء الفقهية مخالفًا لجميع الأقوال في المذهب المالكي، أو ما اختاره من الآراء المرجوحة جدا في المذهب، وكانت أقوال أم المؤمنين عائشة عمدة اختياره في الحالين.

وهذا الأمر تطلب مني جهدًا في جمع آراء وأقوال الإمام ابن عبد البر الواردة في كتابيه التمهيد والاستذكار ثم عرضها على ضابط الاختيارات الذي سبق ذكره، فما وجدته موافقًا له أثبتته اختيارًا له، وما تبين لي أنه خارج عنه لم أوردته.

وحتى تتضح صورة الاختيار عمدت إلى إيراد اختلاف العلماء في المسألة الفقهية، وذلك بذكر أقوالهم فيها، وفي الغالب أكتفي بذكر أقوال الأئمة الأربعة وأتباعهم وأصحاب الوجوه عندهم، وقد أذكر معهم غيرهم من التابعين والأئمة الآخرين دون ذكر أدلتهم فيما ذهبوا إليه تجنبًا لإطالة ليس بحث كهذا موضعًا لها، مع توثيق الأقوال

(1) ينظر الاستيعاب 4/ 1881 وما بعده - الإجابة بإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة للزركشي ص 56.

الواردة عنهم من مصادر مذاهبهم. ثم أنص في الأخير على اختيار ابن عبد البر مع إيراد قوله المثبت له وعمدته فيه من أقوال أو مرويات أم المؤمنين عائشة.

ترجمة الحافظ ابن عبد البر⁽¹⁾:

ابن عبد البر الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ولد سنة ثمان وستين وثلاث مائة، طلب العلم بعد التسعين وثلاث مئة، تتلمذ على أبي عمر أحمد بن عبد الملك الفقيه ولزمه، كما لزم أبا الوليد ابن الفرضي ودأب في طلب الحديث وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس، وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه والمعاني له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار. جلا عن وطنه فكان في الغرب مدة ثم تحول إلى شرق الأندلس فسكن دانية وبلنسية وشاطبة وبها توفي، وذكر غير واحد أن أبا عمر ولى قضاء أشبونة مدة من الزمن.

كان إماما دينا متقنا علامة متبحرا صاحب سنة واتباع وكان أولا ظاهريا فيما قيل ثم تحول مالكا مع ميل لمذهب الشافعية في مسائل.. قال الذهبي: كان في أصول الديانة على مذهب السلف لم يدخل في علم الكلام بل قفا آثار مشايخه رحمهم الله وقال الحميدى: أبو عمر فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات وبالخلاف وبعلم الحديث والرجال قديم السماع.. وله تواليف لا مثيل لها في جمع معانيها، منها: (الكافي) على مذهب مالك. ومنها كتاب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) ليس لأحد مثله. ومنها كتاب (جامع بيان العلم وفضله). وله كتاب (الاكتفاء) في قراءة نافع وأبي عمرو. وكتاب (بهجة المجالس) نوادر وشعر. وله كتاب (التقضي) لحديث الموطأ. وكتاب (الإنباه عن قبائل الرواة). وكتاب (الانتقاء لمذاهب الثلاثة العلماء) مالك وأبي حنيفة والشافعي. و(البيان في تلاوة القرآن). و(الأجوبة المستوعبة). وكتاب (الكنى). وكتاب (المغازي). وكتاب (القصد والأمم في أنساب العرب والعجم). وكتاب (الشواهد في إثبات خبر الواحد). وكتاب (الإنصاف في أسماء الله تعالى). وكتاب (الفرائض)، وغير ذلك.

طال عمره وعلا سنده وتكاثر عليه الطلبة وجمع وصنف ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان.

مات أبو عمر رَحِمَهُ اللهُ تعالى ليلة الجمعة ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربع مائة 463 هـ وقد استكمل خمسا وتسعين سنة وخمسة أيام. وكان حافظ المغرب في زمانه كما أن الخطيب البغدادي حافظ المشرق ماتا في نفس السنة 463 هجرية⁽¹⁾.

التعريف بالكتابين التمهيد والاستذكار:

التمهيد كتاب فريد في باب، موسوعة شاملة في الفقه والحديث، وهو كتاب شرح فيه ابن عبد البر كتاب الموطأ للإمام مالك ولكنه رتبته ترتيبا آخر يختلف عن ترتيب الإمام مالك حيث أنه رتبته بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث، فلقد جمع أحاديث كل راو في مسند على حدة معتمدا في ترتيبهم على حروف المعجم وترجم للرواة وخرج الأحاديث وشرحها لغويا وفقهيا وذكر آراء أهل العلم والفقه، وقد اقتصر فيه على ما ورد عن الرسول ﷺ من الحديث، متصلا، أو منقطعا، أو موقوفا، أو مرسلا، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، لأن هاته أفردتها بكتاب (الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، فيما نظمه الموطأ من معاني الرأي والآثار) وقد قضى في تأليف كتاب التمهيد أكثر من ثلاثين سنة.

أما كتاب الاستذكار فهو ككتاب التمهيد من حيث عرض الأحكام المستنبطة من أحاديث الموطأ وعرض آراء الفقهاء عرضا مقارنا بين المذاهب، غير أن الاستذكار نحا فيه الحافظ ابن عبد البر إلى الإيجاز والاختصار من حيث الصناعة الحديثية، وزاد فيه شرح ما لم يشترطه في التمهيد من أقوال الصحابة والتابعين، وأئمة السلف، وفقهاء المذهب، وبسط اختيارات الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ - فجاء في التمهيد من فقه الحديث كثير، لكن الكلام على الأحكام الفقهية في (الاستذكار) أظهر. وكانت لابن عبد البر فيها تفصيلات في المذهب وترجيحات جاعلا أساس الاختيار الفقهي عنده الدليل الراجح.

(1) ينظر سير أعلام النبلاء 18/ 161.

الاختيارات الفقهية للحافظ ابن عبد البر في بابي الطهارة والصلاة:

الاختيارات في مسائل من باب الطهارة:

المسألة الأولى: حكم جلد الميتة بعد الدباغ:

نقل ابن عبد البر وابن قدامة والنووي والشوكاني وغيرهم اتفاق الفقهاء على أن جلد الميتة نجس لا ينتفع به قبل الدباغ⁽¹⁾، واختلفوا في حكمه إذا دبغ، فقال أحمد في المشهور عنه إنه نجس⁽²⁾، وقال مالك إن الدباغ لا يطهر جلد الميتة ولكن يبيح الانتفاع به في الجلوس عليه والعمل والامتهان في الأشياء اليابسة كالغربة وشبهها ولا يباع ولا يتوضأ فيه ولا يصلى عليه لأن طهارته ليست بطهارة كاملة ولا يؤكل فيه، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك⁽³⁾.

وقال أبو حنيفة: (يطهر كل جلد بالدبغ إلا جلد الخنزير)⁽⁴⁾. وبمثله قال الشافعي، لكنه أضاف الكلب إلى الخنزير في الاستثناء⁽⁵⁾. وقال الإمام أحمد في رواية والأوزاعي وابن العربي من المالكية إن التطهير بالدباغ لا يشمل إلا ما يؤكل لحمه⁽⁶⁾.

واختار ابن عبد البر القول بطهارة جميع جلود الميتة إذا دبغت فقال: (الدباغ يطهر إهاب الميتة)⁽⁷⁾ واستدل لاختياره هذا بقوله: (... الآثار المتواترة عن النبي ﷺ بإباحة الانتفاع بجلد الميتة بشرط الدباغ كثيرة جداً. منها... «حديث عائشة أن النبي ﷺ أمر أن يستمتع بجلود الميتة» إذا دبغت رواه مالك... وعن الأسود عن عائشة قالت: قال

(1) ينظر المغني 1/ 66 - التمهيد 4/ 156 - المجموع 1/ 27 - شرح صحيح مسلم 4/ 54 - نيل الأوطار 1/ 73، الإشراف 1/ 5.

(2) ينظر الإنصاف 1/ 86 - المغني 1/ 66 - الإشراف 1/ 4 - الجامع لأحكام القرآن 10/ 156 - شرح مسلم 4/ 54 - المحرر في الفقه 1/ 6.

(3) التمهيد 4/ 156 و 155 و 175.

(4) ينظر مختصر الطحاوي ص: 17.

(5) ينظر المجموع 1/ 27 - الحاوي الكبير 1/ 64 - شرح مسلم 4/ 54 - التمهيد 4/ 181.

(6) المغني 1/ 66.

(7) التمهيد 4/ 167.

رسول الله ﷺ: «دباغ جلود الميتة زكاتها»... عن الأسود عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن جلود الميتة فقال: «دباغها طهورها»... والآثار بهذا أيضا عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة جدا...⁽¹⁾

قال أبو عمر ابن عبد البر: (وأما ما روي عن عمر وابن عمر وعائشة في كراهية لباس ما لم يكن ذكيا من الفراء فيحمل ذلك عندنا على التنزه والاختيار والاستحباب لأنهم قد روي عنهم خلاف ما تقدم وتهذيب الآثار عنهم أن تحمل على ما ذكرنا... عن عمر، قال: «دباغ الأديم ذكاته»... وعن ابن عمر قال: «دباغ الأديم ذكاته»... وعن الأسود، عن عائشة أنه سأها عن الفراء فقالت: «لعل دباغه طهوره» وهذا أشبه عن عائشة وأولى...⁽²⁾)

المسألة الثانية: حكم استيعاب الرأس بالمسح:

أجمع أهل العلم على أن من مسح رأسه كله فقد أحسن وعمل الأكمل والأفضل، وأجمعوا على أن اليسير من الشعر الذي لا يقصد المتوضىء إلى إسقاطه متجاوز عنه ومعفو عنه⁽³⁾.

واختلفوا في وجوب استيعاب الرأس بالمسح، هل يجب مسحه كله أو يجزئ مسح بعضه، فذهب مالك وأحمد إلى وجوب مسح الرأس كله⁽⁴⁾.

وقال أبو حنيفة⁽⁵⁾ والشافعي⁽⁶⁾ بوجوب مسح بعض الرأس ثم اختلفا في الحد المجزئ من ذلك.

واختاره الحافظ ابن عبد البر فقال: (والمسح عندي ليس شأنه الاستيعاب)⁽⁷⁾.

(1) التمهيد 4 / 157 إلى 161.

(2) التمهيد 4 / 168 و 169.

(3) ينظر الاستذكار 1 / 166.

(4) المغني 1 / 125 - الاستذكار 1 / 129.

(5) ينظر شرح فتح القدير 1 / 17.

(6) الأم 1 / 26.

(7) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص: 22.

وحجته في ذلك ما روي عن أحمد رضي الله عنه قال: كانت عائشة رضي الله عنها تمسح مقدمة رأسها، قال ابن قدامة: وأحد من أهل الحديث ولا يستدل بحادثة عين إلا إذا ثبتت عنده إن شاء الله تعالى ⁽¹⁾، وفي مصنف ابن أبي شيبة ما يشهد لما ذكره الإمام أحمد عن أم المؤمنين عائشة، فعن عطاء قال: «في المرأة إذا أرادت أن تمسح رأسها: تدخل يديها تحت الحمار فتمسح مقدم رأسها يجزئ عنها» ⁽²⁾. وعطاء من تلامذة عائشة رضوان الله عليها، نقل عنها من فقه النساء الكثير.

المسألة الثالثة: الاستطهار ⁽³⁾ من الحيض: وفيها صورتان:

الصورة الأولى: من استمر بها الدم وجاوز أيام حيضها المعروفة، فإنها تمكث بعدها ثلاثة أيام ثم تغتسل لتطهر وتتوضأ لكل صلاة ما لم تتجاوز خمسة عشر يوماً، لأنها إذا تجاوزت خمسة عشر يوماً فذلك استحاضة، وإذا كانت الثلاثة أيام تتجاوز بها الخمسة عشر يوماً، فلا تستطهر إنما تغتسل وتصلي.

الصورة الثانية: المبتدئة بالحيض تجلس مقدار حيض قريناتها، ثم تستطهر بثلاثة أيام استطهار التي لها أيام معروفة ما لم تتجاوز خمسة عشر يوماً، لأن ما زاد على ذلك دم استحاضة.

وهذا هو مذهب الإمام مالك في الصورتين، قال الحافظ ابن عبد البر: (ولا استطهار عند مالك إلا لهاتين المرأتين في هذين الموضعين وجعل الاستطهار ثلاثة أيام ليستبين فيها انفصال دم الحيض من دم الاستحاضة) ⁽⁴⁾

وقال أبو حنيفة ⁽⁵⁾ والشافعي ⁽⁶⁾ وأحمد بن حنبل ⁽⁷⁾ فيما يتعلق بالصورة الأولى بأن من من لها عادة قبل أن تستحاض، فإنها تجلس أيام عاداتها وتغتسل عند انقضائها ثم تتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي.

(1) المغني 93/1.

(2) مصنف ابن أبي شيبة 35/1.

(3) الاستطهار: يقال الاستطهار والاستطهار بمعنى واحد، وهو الاحتياط والاستيثاق.

(4) الاستذكار 340/1 - وينظر المدونة 151/1.

(5) ينظر شرح فتح القدير 176/1.

(6) ينظر المجموع شرح المذهب 401/2.

(7) ينظر المغني 315/1.

وأما في الصورة الثانية، فقال أبو حنيفة⁽¹⁾ والشافعي⁽²⁾ بأنها تجلس جميع الأيام التي ترى فيها الدم إلى أكثر الحيض، فإن انقطع لأكثره فما دون، فالجميع حيض وإن زاد على أكثره فهو استحاضة.

واختار الحافظ ابن عبد البر القول بعدم الاستطهار في الصورتين معا، فقد أورد في كتابه الاستذكار حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «قالت فاطمة بنت أبي حبيش: يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي الدم عنك وصلي»»⁽³⁾

وعقب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى على الحديث بقوله: (وفيه رد لقول من قال بالاستطهار يوما ويومين وثلاثة وأقل وأكثر لأنه أمرها إذا علمت أن حيضتها قد أدبرت وذهبت أن تغتسل وتصلي، ولم يأمرها أن تترك الصلاة ثلاثة أيام لانتظار حيض يجيء أو لا يجيء، والاحتياط إنما يجب في عمل الصلاة لا في تركها، ولا يخلو قوله عليه السلام في الحيضة إذا ذهب قدرها أن يكون أراد انقضاء أيام حيضتها لمن تعرف الحيضة وأيامها أو يكون أراد انفصال دم الحيض من دم الاستحاضة لمن تميزه فأى ذلك كان فقد أمرها عند ذهاب حيضتها أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها باستطهار)⁽⁴⁾

ورد الحديث الذي استدل به المالكية لقولهم لأنه لا يستقيم حجة لضعفه الشديد، فقال: (واحتجوا بحديث رواه حرام بن عثمان عن ابني جابر عن جابر أن أسماء بنت مرشد الحارثية كانت تستحاض فسألت النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن ذلك فقال لها النبي - عليه السلام: «اقعدي أيامك التي كنت تقعين ثم استطهري بثلاث ثم اغتسلي وصلي»،... وهذا حديث لا يوجد إلا بهذا الإسناد، وحرام بن عثمان المدني متروك

(1) ينظر شرح فتح القدير 1/ 178.

(2) ينظر المجموع شرح المذهب 2/ 401.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه برقم 829 ومسلم في صحيحه برقم 065

(4) الاستذكار 1/ 339.

الحديث مجتمع على طرحه لضعفه ونكارة حديثه، حتى لقد قال الشافعي الحديث عن حرام بن عثمان حرام⁽¹⁾.

المسألة الرابعة: حكم إفاضة الماء في الغسل دون تدليك:

اتفق الفقهاء على أن فرض الجنب القادر الواحد للماء تعميم جسده بالماء عند الغسل، واختلفوا فيمن عم جسده دون أن يتدلك إلى قولين:

الأول: بإجزاء إفاضة الماء على جميع الجسد ولو لم يتدلك، وهذا قول الحنفية والشافعية والحنابلة⁽²⁾.

الثاني: إن المتطهر إذا فاته موضع واحد من جسده لم يمر يده عليه، فإن ذلك لا يجزئه، قاله الإمام مالك وجل أصحابه⁽³⁾.

واختار الحافظ ابن عبد البر قول الجمهور في كون إفاضة الماء في الغسل كافية دون تدلك، واستدل لاختياره هذا:

✽ بما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم توضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ثم يفيض الماء على جلده كله»⁽⁴⁾.

✽ بما روته أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها قالت: «وضعت للنبي ﷺ غسلًا يغتسل به من الجنابة، فأكفأ الإناء على يده اليسرى فغسلها مرتين أو ثلاثاً، ثم صب على فرجه بشماله، ثم ضرب بيده الأرض فغسلها، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه، ثم صب على رأسه وجسده، ثم تنحى ناحية فغسل رجله، فناولته المنديل، فلم يأخذه وجعل ينفذ الماء عن جسده»⁽⁵⁾.

(1) الاستذكار 1/340 و341.

(2) ينظر الأم 1/58 - المجموع 1/417 - المغني 1/308.

(3) ينظر المدونة - المجموع 1/417.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه برقم 248 ومسلم في صحيحه برقم 316.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه برقم 317 وأبو داود في سننه برقم 245.

قال الحافظ ابن عبد البر: (وقد حكى عائشة وميمونة صفة غسل رسول الله ﷺ ولم يذكر فيه التدليك، ولو كان واجبا ما تركه النبي ﷺ لأنه المبين عن الله مراده، ولو فعله لنقل عنه كما نقل تحليل أصول الشعر بالماء وغرفته على رأسه، وغير ذلك من صفة غسله ووضوئه ﷺ)⁽¹⁾.

اختيارات ابن عبد البر في مسائل من باب الصلاة:

المسألة الأولى: آخر وقت الأداء لصلاة الوتر.

اتفق الأئمة الأربعة على أن أفضل وقت للوتر هو آخر الليل لمن يتيقن باستيقاظه في هذا الوقت، واتفقوا أيضا على أن وقت الوتر هو بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر⁽²⁾، واختلفوا فيما بين طلوع الفجر إلى صلاة الفجر هل هو وقت للوتر أم لا، فجاءت في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنه ليس وقتاً للوتر وهو مذهب الحنفية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، وقول عطاء، والنخعي، وسعيد بن جبير، ومكحول، والثوري، وإسحاق وإسحاق بن راهويه⁽⁶⁾، وابن حزم⁽⁷⁾.

القول الثاني: إنه وقت ضرورة للوتر⁽⁸⁾ وهو مذهب المالكية⁽⁹⁾.

القول الثالث: إنه وقت جواز للوتر، فيصلى الوتر بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح، وهو رواية عن أحمد، وحكاها ابن المنذر عن جماعة من السلف، وهو قول جماعة من الصحابة.

(1) التمهيد 97 / 22.

(2) ينظر المجموع شرح المذهب 21 / 4 - الاستذكار 121 / 2 - وينظر مراتب الإجماع لابن حزم ص 38.

(3) ينظر تحفة الفقهاء 103 / 1 و 104.

(4) ينظر المذهب 506 / 3.

(5) ينظر المغني 163 / 2.

(6) ينظر التمهيد 255 / 13.

(7) ينظر المحلى 144 / 2.

(8) وهو ما يكره تأخير الوتر إليه إلا لعذر، وفعل الوتر فيه أداء على كلا الحالين، انظر شرح الخرشي 23 / 2،

23 / 2، وشرح الكبير للدردير 317 / 1.

(9) ينظر مختصر خليل وشرح الخرشي 13 / 2 والشرح الكبير وحاشية الدسوقي 317 / 1.

واختاره ابن عبد البر اختياره فقال: (روي هذا القول عن ابن مسعود وابن عباس وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وحذيفة وعائشة.. وهو الصواب عندي لأني لا أعلم لهؤلاء الصحابة مخالفا من الصحابة، فدل إجماعهم على أن معنى الحديث في مراعاة طلوع الفجر أريد ما لم تصل صلاة الفجر)⁽¹⁾.

وحجته في ذلك أن أم المؤمنين عائشة كانت تفتي به فقد أخرج البيهقي عن أبي الدرداء أنه خطب فقال من أدركه الصبح فلا وتر له فذكر ذلك لعائشة رضي الله عنها، فقالت: «كذب أبو الدرداء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح فيوتر»⁽²⁾، وأخرج عن الأسود بن يزيد قال: «سألت عائشة رضي الله عنها متى توترين؟ قالت: بين الأذان والإقامة، وما يؤذنون حتى يصبحوا»⁽³⁾.

المسألة الثانية: حكم صلاة الفرض والنافلة داخل الكعبة:

اتفق الأئمة الأربعة على استحباب دخول الكعبة المشرفة⁽⁴⁾ واختلفوا في جواز صلاة الفرض والنفل في جوفها على أقوال هي:

أ- جواز صلاة الفرض والنفل في الكعبة⁽⁵⁾، وهو قول أبي حنيفة⁽⁶⁾ والشافعي⁽⁷⁾، والشافعي⁽⁷⁾، واحتجوا بأنه إذا جازت الصلاة نفلا في الكعبة فقد جازت فرضا، إذ شرط استقبال القبلة في النفل والفرض سواء⁽⁸⁾.

(1) الاستذكار 2 / 122.

(2) السنن الكبرى 2 / 479.

(3) السنن الكبرى، كتاب الصلاة 2 / 480.

(4) ينظر شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام 1 / 256.

(5) ينظر الاستذكار 4 / 321 - شرح معاني الآثار 1 / 393، شرح مسلم للنووي 9 / 83، شفاء الغرام بأخبار بأخبار البلد الحرام 1 / 261.

(6) ينظر شرح معاني الآثار 1 / 393، المبسوط 2 / 79.

(7) ينظر الأم 1 / 98، مسلم بشرح النووي 9 / 83 روضة الطالبين 1 / 214.

(8) ينظر الأم 1 / 98، شرح مسلم للنووي 9 / 83.

ب - جواز صلاة النفل دون الفرض⁽¹⁾ وهو قول أحمد والمشهور عند أصحابه⁽²⁾ واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽³⁾، والمصلي فيها غير مستقبل لجهتها، والنافلة مبناها على التخفيف والمسامحة⁽⁴⁾.

ج - صحة صلاة التطوع دون السنن والفرائض⁽⁵⁾، وهو قول الإمام مالك والمشهور في مذهب المالكية⁽⁶⁾. وحجته قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽⁷⁾، ومن صلى في جوف الكعبة لم يقابل شطره لأنه يكون مستقبلاً للبعض مستدبراً للبعض، ولا تحصل كلها قبالة إلا أن يكون خارجاً عنها، وإنما جاز ذلك في النافلة، لأن استقبال الكعبة فيها غير واجب.

د - لا تجوز الصلاة في الكعبة فرضاً كانت أو نفلاً وهو مذهب بعض الظاهرية⁽⁸⁾، وقال به أصبغ المالكي⁽⁹⁾.

واختار الإمام ابن عبد البر القول الأول بجواز الصلاة في الكعبة سواء أكانت فريضة أم نافلة، قال في التمهيد: (والصواب من القول في هذا الباب عندي قول من أجاز الصلاة كلها في الكعبة إذا استقبل شيئاً منها)⁽¹⁰⁾، وعمدة هذا القول ما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كنت أحب أن أدخل البيت وأصلي فيه فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني الحجر، فقال: صلي في الحجر إذا أردت دخول البيت فإنما هو قطعة من

(1) ينظر المغني 2/ 73 - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام 1/ 262.

(2) ينظر المغني 2/ 73 - الإنصاف 1/ 496..

(3) سورة البقرة الآية: 144.

(4) ينظر المغني 2/ 73.

(5) ينظر شرح مسلم للنووي 9/ 83، شفاء الغرام بالبلد الحرام 1/ 261، وقصدوا بكلامهم دون السنن أي أي لا يصل في العيدان والوتر وركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب.

(6) ينظر التمهيد 15/ 318 - الاستذكار 4/ 321 - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام 1/ 261.

(7) سورة البقرة الآية: 144.

(8) ينظر التمهيد 15/ 319 - شرح مسلم للنووي 9/ 83، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام 1/ 261.

(9) ينظر المجموع شرح المذهب 3/ 195 - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام 1/ 261.

(10) التمهيد 15/ 319.

البيت»⁽¹⁾. وعن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ما أبالي صليتُ في الحجر أو في الكعبة»⁽²⁾

والحجة من الحديثين في كون كل موضع يجوز فيه صلاة النافلة جازت فيه صلاة الفريضة قياساً ونظراً⁽³⁾ فالواجب أن لا يفرق فيه بين صلاة النافلة والفريضة⁽⁴⁾ لأنها لهما مستويان في جميع الشرائط والأركان إلا ما استثنى من ذلك مثل القيام والصلاة على الراحلة في السفر حيث توجهت به ونحو ذلك فالتفريق بينهما في غير ذلك يحتاج إلى دليل، ولأن الاستقبال الواجب في الفرض واجب في النفل على المقيم، ولو لم يكن المصلي في البيت مستقبلاً للقبلة لما صح فيها النفل ولأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعائشة: «صلي في الحجر إذا أردت دخول البيت» ولم يفرق.

المسألة الثالثة: الصلاة على الجنازة في المسجد:

اختلف الفقهاء في جواز الصلاة على الجنازة في المسجد فقال مالك وأبو حنيفة لا يصلى على ميت في المسجد⁽⁵⁾ لما روي عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء»⁽⁶⁾ وأجاز الصلاة على الجنازة في المسجد الشافعي وأحمد⁽⁷⁾، وداود الظاهري وابن حزم⁽⁸⁾.

واختاره الحافظ ابن عبد البر وقال بالجواز محتجاً بما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها أَمَرَتْ أَنْ يُمْرَّ عَلَيْهَا بِجَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَتُصَلَّى عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ النَّاسُ

(1) سنن أبي داود 1/ 619 برقم: 2028 - سنن الترمذي 3/ 225 برقم: 876.

(2) مصنف ابن أبي شيبة 2/ 379.

(3) التمهيد 15/ 320.

(4) التمهيد 15/ 321.

(5) المدونة 1/ 177 - التمهيد 21/ 219 و 220 - مواهب الجليل 2/ 239 - التفریع 1/ 370 - شرح فتح القدير 2/ 128.

(6) أخرجه ابن ماجة برقم 1517، وأخرجه أبو داود بلفظ «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه» الحديث برقم 3191.

(7) المجموع 5/ 213 - الحاوي الكبير 3/ 218 - المغني 2/ 493 - المحرر في الفقه 1/ 193

(8) ينظر التمهيد 21/ 220.

ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: «مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ الْبَيْضَاءِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»⁽¹⁾، وقال: (حديث عائشة صحيح نقله الثقات من وجهين صحيحين، وحديث أبي هريرة انفرد به صالح بن أبي صالح مولى التوأمة وليس بحجة لضعفه، ولو صح حديثه لم يكن حجة للتأويل الذي ذكرنا- أي أن المعنى المقصود بـ «فليس له شيء» فليس عليه شيء- وعلى هذا التأويل لا يكون معارضا لحديث عائشة، وهو أولى ما حملت عليه الأحاديث التي جاءت معارضة له، ويدل على صحة ذلك أن أبا بكر صلى عليه عمر في المسجد وصلى صهيب على عمر في المسجد بمحضر جلة من الصحابة من غير نكير منهم وليس من أنكر ذلك بعدهم بحجة عليهم، فصار بما ذكرنا هنا سنة يعمل بها قديما فلا يجوز مخالفتها)⁽²⁾، وقال أيضا: (وهذه نصوص سنة وعمل وليس للدليل المحتمل للتأويل مدخل مع النصوص)⁽³⁾.

المسألة الرابعة: حكم الصلاة على القبر:

اختلف العلماء في الصلاة على القبر، فقال مالك: لا يصلى على القبر، قال ابن القاسم: (قلت لمالك فالحديث الذي جاء عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر امرأة قال: قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل)⁽⁴⁾ ومنعه أبو حنيفة إلا للولي، وأجازه أحمد إلى شهر شهر وبه قال الشافعي في قول⁽⁵⁾ وقال في قول آخر: تجوز الصلاة أبدا، وبه قال إسحاق إسحاق وداود واختاره ابن وهب وابن عبدالحكم)⁽⁶⁾.

واختار الحافظ ابن عبد البر القول بجواز الصلاة على القبر لمن فاتته الصلاة أولا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (من صلى على قبر أو على جنازة قد صلى عليها فمباح له ذلك لأنه قد فعل خيرا لم يحظره الله ولا رسوله ولا اتفق الجميع على المنع منه (وقد) قال الله تعالى:

(1) أخرجه مسلم 2/ 668 برقم 973 وابن ماجه 1/ 486 وشرح السنة 5/ 350-351.

(2) التمهيد 21/ 222.

(3) التمهيد 6/ 344 - الكافي ص: 87.

(4) ينظر التمهيد 6/ 260 - الإشراف 1/ 154.

(5) ينظر المغني 2/ 511 - المجموع 5/ 244 - الحاوي الكبير 3/ 227 - المحرر في الفقه 1/ 199.

(6) التمهيد 6/ 261 - المجموع 5/ 250.

﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾⁽¹⁾ وقد صلى رسول الله ﷺ على قبر ولم يأت عنه نسخه ولا اتفق الجميع على المنع منه فمن فعل فغير حرج ولا معنف بل هو في حل وسعة وأجر جزيل (إن شاء الله) واستدل لاختياره هذا بمجموعة من الأدلة منها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت غائبة لما توفي أخوها عبدالرحمن بن أبي بكر ودفن بمكة، فلما قدمت بعد ذلك قالت أروني قبر أخي فأروها فصلت عليه⁽²⁾.

لكن الحافظ ابن عبدالبر قيد الجواز بالألا يكون الميت قد قُبر قديماً، فقال: (إلا أنه ما قدم عهده فمكروه الصلاة عليه لأنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه أنهم صلوا على القبر إلا بحدثان ذلك وأكثر ما روى فيه شهر وقد أجمع العلماء أنه لا يصلى على ما قدم من القبور، وما أجمعوا عليه فحجة ونحن نتبع ولا نبتدع والحمد لله)⁽³⁾.

المسألة الخامسة: حكم صلاة القائم وراء القاعد:

اختلف الفقهاء في كيفية صلاة القادر على القيام خلف العاجز القاعد، هل يصلي خلفه قاعداً أو قائماً؟ فروى ابن القاسم عن مالك -وهو المشهور عنه- أنه قال: لا يؤم قاعد قياماً بحال، وإن صلوا خلفه قياماً أو قعوداً بطلت صلاتهم⁽⁴⁾. وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في رواية ومالك في رواية ضعيفة رواها الوليد بن مسلم عنه: يصلي القائم القادر خلف القاعد العاجز⁽⁵⁾.

وقال أحمد في رواية والأوزاعي في قول وذكره ابن حبان عن مالك: إذا صلى الإمام قاعداً يصلي من خلفه قاعداً⁽⁶⁾.

واختار الحافظ ابن عبدالبر القول بعدم جواز صلاة المأموم القادر على القيام جالسا خلف الامام القاعد بل يصلي قائماً⁽⁷⁾، واستدل بحديث أم المؤمنين عائشة قالت: «لما

(1) سورة الحج، من الآية: 77.

(2) التمهيد 6/ 262.

(3) التمهيد 6/ 278 و279.

(4) التمهيد 6/ 142.

(5) التمهيد 6/ 141 -المغني 2/ 220 -المجموع 4/ 265.

(6) المغني 2/ 222 -المحرر في الفقه 1/ 105 -المجموع 4/ 265 -الحاوي الكبير 2/ 388.

(7) ينظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص: 48.

ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، (قالت): فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد رسول الله ﷺ خفة، فقام يهادي بين رجلين ورجلاه تخطان في الأرض حتى أتى المسجد، (قالت) فلما دخل المسجد وجد أبو بكر حسه فذهب يتأخر فأوماً إليه رسول الله ﷺ أن قم كما أنت، فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا وأبو بكر قائما يقتدي بصلاة رسول الله ﷺ، والناس يقتدون بصلاة أبي بكر⁽¹⁾.

ووجه الاستدلال من الحديث دلالة الصريحة على أن الإمام إذا صلى جالسا لعذر، فإن المأمومين يصلون وراءه قياما لا جلوسا، لأن النبي عليه السلام صلى بالناس جالسا وكانوا هم قياما، ولم يشر إليهم بالجلوس. وهذه الواقعة كانت آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فقد كانت في مرضه الذي مات فيه⁽²⁾.

المسألة السادسة: حكم وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة

اختلف الفقهاء في استحباب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، فقال أغلب المالكية بالكرهية إلا في النفل⁽³⁾، وقال الحنفية⁽⁴⁾ والشافعية⁽⁵⁾ والحنابلة⁽⁶⁾ بالاستحباب.

واختاره الحافظ ابن عبد البر فقال في كتابه التمهيد عقب إirاده لقول مجاهد في كراهية وضع اليمنى على اليسرى: (... ولا وجه لكرهية من كره ذلك، لأن الأشياء أصلها الإباحة، ولم ينه الله عن ذلك ولا رسوله، فلا معنى لمن كرهه، هذا لو لم يرد إباحته عن النبي ﷺ، فكيف وقد ثبت عنه ما ذكرناه، وكذلك لا وجه لتفرقة من فرق بين النافلة والفريضة، ولو قال قائل إن ذلك في الفريضة دون النافلة لأن أكثر ما كان يتنفل رسول الله ﷺ في بيته ليلا ولو فعل ذلك في بيته لنقل ذلك عنه أزواجه ولم يأت عنهن في ذلك

(1) أخرج الحديث الإمام مسلم في صحيحه - كتاب الصلاة - برقم 418. وينظر التمهيد 31722 /.

(2) ينظر التمهيد 6 / 137 و 145 و 22 / 323 - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص: 48.

(3) ينظر الاستذكار 2 / 290 - المدونة 1 / 74 - المدونة 1 / 75.

(4) ينظر المبسوط 1 / 23.

(5) ينظر المجموع 3 / 311 - النووي على مسلم 4 / 114 - روضة الطالين 1 / 232.

(6) ينظر المغني 1 / 472 - المحرر في الفقه 1 / 53.

شيء، ومعلوم أن الذين رووا عنه أنه كان يضع يمينه على يساره في صلاته لم يكونوا ممن يبيت عنده ولا يلج بيته وإنما حكوا عنه ما رأوا منه في صلاتهم خلفه في الفرائض والله أعلم.⁽¹⁾ وقال أيضا رحمه الله في كتابه الاستذكار: (وأما وضع اليمنى على اليسرى ففيه آثار ثابتة)⁽²⁾.

وساق الحافظ ابن عبد البر عدة أحاديث تشهد لاختياره منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ثلاث من النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة».⁽³⁾

المسألة السابعة: حكم خروج النساء إلى العيدين:

لقد تعددت آراء الفقهاء في حكم خروج النساء لصلاة العيدين على خمسة:

الرأي الأول: كراهية خروج النساء الشابات وذوات الهيئات لصلاة العيد، والاستحباب في حق العجائز، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والمالكية والشافعية.⁽⁴⁾

الرأي الثاني: الإباحة دون تمييز بين الشابة والعجوز، وهو قول الإمام أحمد في الراجح عنه⁽⁵⁾، وأناطها الحنفية بالعجائز دون الشابات، إذا أمنت الفتنة.

الرأي الثالث: الاستحباب دون تمييز بين الشابة والعجوز، وهو قول بعض الحنابلة، والجرجاني من الشافعية⁽⁶⁾.

الرأي الرابع: أن خروج النساء إلى صلاة العيد واجب، وهو حق عليهن، وبه قال الخلفاء الثلاثة أبو بكر، وعمر، وعلي رضي الله عنهم⁽⁷⁾.

(1) التمهيد 79 / 20.

(2) الاستذكار 289 / 2.

(3) التمهيد 80 / 20 - الاستذكار 291 / 2 والحديث أخرجه البيهقي في سننه 29 / 2.

(4) ينظر التمهيد 401 / 23 و402 - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص: 78 - الذخيرة 239 / 2 - الأم 240 / 1 - المجموع شرح المذهب 5 / 9 و13 و14.

(5) ينظر المغني 236 / 2.

(6) ينظر المغني 236 / 2.

(7) ينظر نيل الأوطار 363 / 3 - المغني 236 / 2.

الرأي الخامس: الكراهة لعموم النساء دون تمييز بين الشابة والعجوز، وهو قول الثوري وابن المبارك⁽¹⁾ والنخعي ويحيى بن سعيد الأنصاري⁽²⁾.

وهذا هو اختيار الحافظ ابن عبد البر حيث قال: (أقوال الفقهاء في هذا الباب متقاربة المعنى وخيرها قول ابن المبارك، لأنه غير مخالف لشيء منها، ويشهد له قول عائشة: «لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدثه النساء لمنعهن المسجد»، ومع أحوال الناس اليوم، ومع فضل صلاة المرأة في بيتها).⁽³⁾

(1) ينظر التمهيد 402/23 - المغني 2/376 - نيل الأوطار 3/354.

(2) ينظر المغني 2/376 - نيل الأوطار 3/354.

(3) التمهيد 403/23. وقد علق على هذا القول الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري بتعليق ذي فائدة فقال: (وَمَمَسَكَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ عَائِشَةَ فِي مَنَعِ النِّسَاءِ مُطْلَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْحُكْمِ لِأَنَّهَا عَلَّقَتْهُ عَلَى شَرْطٍ لَمْ يُوجَدْ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ ظَنَّتُهُ فَقَالَتْ «لَوْ رَأَى لِمَنْعٍ» فَيُقَالُ عَلَيْهِ: لَمْ يَرَّ وَلَمْ يَمْنَعْ، فَاسْتَمَرَ الْحُكْمُ حَتَّى أَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تُصَرِّحْ بِالْمَنَعِ وَإِنْ كَانَ كَلَامُهَا يُشْعِرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَرَى الْمَنَعَ. وَأَيْضًا فَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَا سَيُحْدِثُنَّ قَبْلَ أَوْحَى إِلَى نَبِيِّهِ بِمَنْعِهِنَّ، وَلَوْ كَانَ مَا أَخَذْنُ يَسْتَلْزِمُ مَنْعَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ لَكَانَ مَنْعُهُنَّ مِنْ غَيْرِهَا كَالْأَسْوَاقِ أَوَّلَى. وَأَيْضًا فَالْإِحْدَاثُ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ النِّسَاءِ لَا مِنْ جَمِيعَهُنَّ، فَإِنْ تَعَيَّنَ الْمَنَعُ فَلْيَكُنْ لِمَنْ أَخَذْتِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَا يُجْحَشِي مِنْهُ الْفَسَادُ فَيُجْتَنَّبُ لِإِشَارَتِهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ بِمَنْعِ التَّطَيُّبِ وَالرَّيْثَةِ، وَكَذَلِكَ التَّقْيِيدُ بِاللَّيْلِ). 290/2

خاتمة

وبعد هذا الجرد لاختيارات الحافظ ابن عبد البر في بابي الطهارة والصلاة من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار، فإن الذي تحصل لدي من كل ذلك مايلي:

✽ إن الحافظ ابن عبد البر متبع للمذهب المالكي في مجمل اختياراته إذا قويت أدلتها عنده، ولم يستقل عنه إلا في مسائل لم يقوى عنده رأي عموم الفقهاء فيها. فلا يقر إلا بما هو مبني على استدلال سليم وأصل قوي.

✽ ينحو كثيرا في مسائل الخلاف إلى تحرير محل النزاع فيها، فيذكر مذاهب العلماء في المسألة غير مقتصر على مذاهب الأئمة الأربعة، بل يذكر أصل الخلاف فيها منذ زمن الصحابة والتابعين إن وجد، ويورد أقوال الأقرب فالأقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيجعل الصحابة في القمة، ثم بعدهم تابعيهم، ثم تابعي التابعين، ثم الأئمة الأربعة ومن في رتبهم، كإسحق بن راهويه، والأوزاعي، والليث بن سعد ثم على قدمهم المنصفين من أتباعهم، ويدقق في نسبة الأقوال إلى أصحابها، ودلالة ما فيها..

✽ لا يكتفي بعرض الأقوال وأدلتها وإنما يبين صحيحها من سقيمها، وما فيها من خلافات مذهبية، وحجج كل فريق، وما ردّ به كل فريق حجج الآخر. ويقدم دلائل النصوص على الآراء والأفهام.

✽ في غالب المسائل كان لابن عبد البر اختيار، إما باعتباره من علماء المالكية فيقول (عندنا) أو (عند أصحابنا)، وإما باعتبار اختياره هو كإمام جليل بلغ الغاية في كل فن، وقد يترك الاختيار في بعض المسائل لإبطاله ما يقابلها، وكأنه اختار ضمنا ما لم ينتقد، يساعده في ذلك بصر كبير بالنصوص رواية ودراية، فهو كما سبق القول أحد الحفاظ، وأئمة الحديث والتفسير.

✽ مخالفة المذهب المالكي في إحدى وعشرين مسألة.

- ✽ وفق ضابط الاختيار الذي ألمعت إليه في البداية، فإن إحدى عشرة مسألة كانت أقوال أم المؤمنين عائشة العمدة في اختيارات ابن عبد البر الفقهية.
- ✽ في باقي المسائل⁽¹⁾ لم يرد شيء من أقوال أم المؤمنين عائشة ما يوافق ولا ما يخالف الاختيار الفقهي لابن عبد البر فيها.

(1) هي كالتالي:

الأولى: في أكثر مدة النفاس، فإن الإمام مالك قال بستين يوما ثم رجع عن ذلك، وقال: يعرف ذلك من عادة النساء، وأما ابن عبد البر فاختره أن أكثر النفاس أربعون يوما.

الثانية: في حكم من صلى في ظنه إلى القبلة بعد التحري والاجتهاد، ثم تبين له الخطأ أثناء الصلاة: عند الإمام مالك يقطع الصلاة ويستأنفها من جديد، واختار ابن عبد البر الانحراف إلى الجهة الصحيحة للقبلة أثناء الصلاة والبناء على ما سبق.

الثالثة: في حكم السعي والسرعة إلى الصلاة لمن سمع الإقامة، قال الإمام مالك: لا بأس بالإسراع حينها، واختار ابن عبد البر القول بوجوب السكينة والوقار حتى لو خيف فوات تكبيرة الإحرام بل فوات الصلاة.

الرابعة: في حكم من شك في الحدث وهو في الصلاة، فعند الإمام مالك ينتقض وضوؤه وينصرف من صلاته، واختار ابن عبد البر قول الجمهور بعدم الالتفات إلى الشك وتقع الصلاة صحيحة.

الخامسة: في حكم النحنحة والتفخ والأين والتأوه في الصلاة، هل ذلك من المبطلات لها أم لا؟ قال الإمام مالك: عدا التفخ كل ذلك من المبطلات، وقال ابن عبد البر بالعكس.

السادسة: في اختصاص الجمع للمسافر المجد في السير، قال الإمام مالك لا يجمع إلا إذا جد به السير، واختار ابن عبد البر القول بجواز الجمع للمسافر سواء جد في السير أم لا.

السابعة: في ما إذا ناب المرأة شيء في الصلاة هل تصفق أو تسبح كالرجال؟ قال الإمام مالك: تسبح ولا تصفق، وقال ابن عبد البر: تصفق ولا تسبح.

الثامنة: في حكم شهود الجماعة في الصلوات الخمسة: قال الإمام مالك: هو سنة مؤكدة، وقال ابن عبد البر: هو فرض كفاية.

التاسعة: في حكم أداء تحية المسجد لمن دخله والإمام يخطب يوم الجمعة: قال الإمام مالك بعدم الجواز واختار ابن عبد البر القول بالجواز.

العاشرة: في مدة المسح على الخفين للمقيم والمسافر، فعند الإمام مالك لا حد في ذلك، واختار ابن عبد البر القول بتحديد ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوم وليلة للمقيم مستدلا بحديث شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن المسح، فقالت سل عليا، فإنه أعلم بهذا مني كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فسألت عليا فقال: قال رسول الله ﷺ: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة».

وهذا يوضح الاعتبار البين والأثر الجلي لفقه أم المؤمنين عائشة من حيث كونه العمدة في معظم هذه الاختيارات.

وكما سبق القول، فإن أثر فقه أم المؤمنين عائشة بالغ وجلي في فقه الإمام مالك وفي فقه من انتسب إلى مذهبه، يشهد لذلك دواوين السادة المالكية الفقهية، ففيها تبرز النسبة العالية لموافقة مشهور المذهب في المسائل الفقهية المختلفة مع ما ثبت من أقوال - مرويات أو فتاوى - أم المؤمنين عائشة في نفس المسائل وبشكل خاص في مسائل بابي العبادات والأحوال الشخصية، وقد قدرت شخصياً نسبة التوافق في المسائل الواردة في باب العبادات بثمانين بالمائة.

وليس هذا الأمر بالعجيب إذ علمنا أن الإمام مالك انتهى إليه علم فقهاء المدينة السبعة الذين تتلمذوا كلهم على أم المؤمنين عائشة، ومنه رحمة الله عليه إلى تلاميذه وأتباعه الذين التزموا نهجه في الفقه والفتوى وكان الحافظ ابن عبد البر أحد هؤلاء الأئمة أعلام المالكية، ومن أوعية علم الفقه المالكي.

وأستغفر الله في البدء والنهاية وأسأله تعالى التوفيق والهداية.

لائحة المصادر والمراجع

- ✽ الإجابة، لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للإمام بدر الدين الزركشي. عني بتحقيقه، ووضع مقدمته وتعليقه ومسارده، سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي ط الثانية بيروت 1390هـ/ 1970م.
- ✽ الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار لابن عبد البر القرطبي. دار الكتب العلمية.
- ✽ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد البر تحقيق: علي محمد البجاوي، ط نهضة مصر.
- ✽ الإشراف، على نكت مسائل الخلاف. للقاضي عبد الوهاب البغدادي. قرأه وقدم له وخرّج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار القلم / دار ابن عفان ط الأولى 1429هـ/ 2008م.
- ✽ الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي دار المعرفة بيروت. ط الثانية 1410هـ/ 1990م.
- ✽ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، للإمام ابن المنذر النيسابوري. تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. دار طيبة. الرياض. ط الأولى: 1405هـ/ 1985م.
- ✽ التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لابن عبد البر القرطبي. تحقيق: مجموعة من العلماء. ط وزارة الأوقاف المغربية.
- ✽ الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري. منشورات دار الشعب - القاهرة، ط الأولى: 1407هـ/ 1987م.
- ✽ الجامع الصحيح، المسمى: صحيح مسلم.
- ✽ الحاوي في فقه الشافعي، للماوردي. منشورات: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى: 1414هـ/ 1994م.
- ✽ الذخيرة. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، ط دار الغرب الإسلامي. 1994م.
- ✽ السنن الكبرى، بذيّل الجوهر النقي. للإمام البيهقي. مجلس دائرة المعارف النظامية، ط الأولى: 1344هـ.
- ✽ الطبقات الكبرى، للإمام ابن سعد، تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، ط الأولى: 1968م.

- ✽ الكافي، في فقه أهل المدينة المالكي، للإمام ابن عبد البر. منشورات دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط: الثانية 1413 هـ / 1992 م.
- ✽ المحرر في الفقه. على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. لأبي البركات ابن تيمية. مكتبة المعارف - الرياض، ط الثانية: 1404 هـ / 1984 م.
- ✽ المدونة الكبرى، لمالك بن أنس الأصمعي المدني. تحقيق: زكرياء عميرات. منشورات: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ✽ المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. ط دار الفكر - بيروت، ط الأولى 1405 هـ.
- ✽ المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للإمام النووي. دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط الثانية 1392 هـ.
- ✽ تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي. منشورات دار الكتب العلمية 1405 هـ / 1984 م.
- ✽ تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي. دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، منشورات: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى: 1419 هـ / 1998 م.
- ✽ جلاء الأفهام، في الصلاة والسلام على خير الأنام. لابن قيم الجوزية. دار القلم - بيروت - لبنان، ط الأولى.
- ✽ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. للعلامة شمس الدين الدسوقي. دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- ✽ روضة الطالبين، وعمدة المفتين، للإمام النووي. ط المكتب الإسلامي 1405 هـ.
- ✽ زاد المعاد، في هدي خير العباد. لابن قيم الجوزية. مؤسسة الرسالة. بيروت / مكتبة المنار الإسلامية. الكويت. ط السابعة والعشرون 1415 هـ / 1994 م.
- ✽ سنن ابن ماجه. للإمام ابن ماجه القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ✽ سنن أبي داوود. للإمام لأبي داوود السجستاني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط دار الفكر.
- ✽ سنن الترمذي. للإمام أبي عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

- ❖ سير أعلام النبلاء، خرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له واعتنى به محمد أيمن الشبراوي. دار الحديث القاهرة 1427هـ/ 2006م.
- ❖ شرح السنة. لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. محمد زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. -دمشق، ط الثانية. 1403هـ/ 1983م.
- ❖ شرح فتح القدير، لكمال الدين بن الهمام. دار الفكر - بيروت.
- ❖ شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي، حققه وقدم له محمد زهري النجار/ محمد سيد جاد الحق. عالم الكتب. ط الأولى: 1414هـ/ 1994م.
- ❖ شفاء الغرام، بأخبار البلد الحرام. منشورات دار الكتب العلمية. ط الأولى 1421هـ/ 2000م.
- ❖ صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.
- ❖ كتاب المبسوط، لشمس الدين السرخسي. دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ط الأولى: 1421هـ/ 2000م.
- ❖ كتاب المجموع، شرح المذهب للإمام النووي. حققه وعلق عليه وأكمّله بعد نقصانه. محمد نجيب المطيعي. مكتبة الإرشاد جدة. المملكة العربية السعودية.
- ❖ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. لابن حزم الأندلسي. ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ❖ مصنف بن أبي شيبة. للإمام أبي بكر عبدالله بن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوّامة. شركة دار القبلة/ مؤسسة علوم القرآن. ط الأولى 1424هـ/ 2006م.
- ❖ مواهب الجليل، لشرح مختصر خليل، للإمام الخطاب الرعيني. تحقيق: زكريا عميرات. ط دار عالم الكتب 1423هـ/ 2003م.
- ❖ نيل الأوطار، من أحاديث سيد الأخيار، شرح منتقى الأخبار. للإمام الشوكاني. ط إدارة المعارف النظامية.